

مسيرة التسوية الفلسطينية ومصيرها

(من ايرل بيل/١٩٣٧ الى جون كيري/٢٠١٣)

عبد الفتاح القلقيلي*

التسوية بالاساس مصطلح تجاري، وتحديدًا في "المحاسبة"، ويدل على عملية مقابلة الأرصدة الدائنة والمدينة، وخصمهما من بعضهما لتحديد النتيجة التي تسمى الرصيد. والتسوية ايضاً تعني مسح قطعة أرض و/أو تمهيدها، وغالباً ما توجد دائرة "تسوية" ضمن دائرة الأراضي والطابو. ولكن المصطلح بهذا المعنى وذلك نادراً ما نراه او نسمعه، بينما مصطلح التسوية الذي يتردد دائماً هو التسوية السياسية. وغالباً ما يلحق بمصطلح التسوية السياسية وصف "السلمية".

يحمل مصطلح "التسوية السلمية" معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية. وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحلّ يوقعون عليه، ويلتزمون بتنفيذه، بناء على اتفاقية محددة. وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية "عادلة"، أو حلاً "وسطاً"، إذ إنها تعكس في غالب الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية. كما أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلاً دائماً، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تغيير موازين القوى. ولكن هذا المصطلح قد يكون مُضللاً عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إذ إن معظم مشاريع التسوية السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متنازعة او متحاربة، أو بين أطراف داخلية متنازعة

* كاتب وباحث فلسطيني

من أبناء الوطن الواحد. أما المعاهدات التي تنتزعها قوى منتصرة نتيجة احتلالها لأرض شعب آخر وتشريد أهله واستغلال خيراته، فهي معاهدات بين غاصب محتل وبين شعب مقهور، وهي تعكس حالة استسلام من الطرف الضعيف إلى الطرف الأقوى. وهي بالتالي ليست صراعاً حدودياً أو إسقاطاً لنظام حكم، وإنما هي حالة استعمارية تكون أي تسوية فيها (مهما كانت) تسوية ظالمة لأهل الأرض المحتلة، لأنها بالضرورة ستنتقص ولو جزءاً من أرضهم، أو حريتهم في تقرير مصيرهم، أو سيادتهم التامة على أرضهم أو في إقامة دولتهم.

تعرّضت القضية الفلسطينية لأكبر عدد من التسويات المقترحة. كانت الأولى رؤية "ايرل بيل" رئيس اللجنة الملكية البريطانية عام ١٩٣٧ والقاضية بتقسيم فلسطين الى قسمين: في الأول تُقام دولة يهودية، أما الثاني فيُضم لإمارة شرقي الأردن لتقوم دولة عربية. أما التسوية الأخيرة المقترحة فهي رؤية الرئيس الأمريكي باراك اوباما عام ٢٠١١ والقاضية بإقامة دولة فلسطينية عزلاء ومنقوصة السيادة على ٢٢% من الأراضي الفلسطينية، واعتراف العرب ومنهم الفلسطينيون بدولة يهودية على الباقي منها. وتتطوّر هذه الرؤية على يد "جون كيري" وزير خارجيته عام ٢٠١٣ لتقضي ببقاء قوات اسرائيلية في الغور الفلسطيني إما على أساس الإستتجار أو كضرورات أمنية. ولقد صدر العديد من الكتب حول مشاريع الحلول السياسية وكان اشملها كتاب مهدي عبد الهادي بعنوان "المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤".

وفي هذه الورقة سأستعرض تلك المسيرة لنرى ما هو المصير.

نستطيع أن نقسم المسيرة إلى أربع حقب:

الحقبة الاولى من النكبة الى النكسة (١٩٤٨ - ١٩٦٧)، والحقبة الثانية من النكسة حتى حرب اكتوبر (١٩٦٧-١٩٧٣)، والحقبة الثالثة من حرب اكتوبر الى حرب الخليج الثانية (١٩٧٣-١٩٩١)، والحقبة الرابعة من مؤتمر مدريد الى يومنا هذا (١٩٩١-٢٠١٣).

الحقبة الاولى من النكبة الى النكسة (١٩٤٨-١٩٦٧)

كان القاسم المشترك لمشاريع التسوية في هذه المرحلة هو التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين، أي الشق الإنساني من الموضوع وليس السياسي. ففي ١١ ديسمبر ١٩٤٨ وبناء على مشروع بريطاني وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار القرار ١٩٤ القاضي بوجود السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وأن يتم تعويض أي مفقود أو مصاب بضرر من الجهة المسؤولة عن ذلك.

ومن الجدير ذكره أن قرار حق العودة هذا قد جرى التأكيد عليه سنوياً في اجتماعات الأمم المتحدة، وصدر أكثر من ١١٠ مرات حتى الآن، مع رفض "إسرائيلي" مستمر لتنفيذه، ودون أن تتحرك الأمم المتحدة بأي خطوة عملية لإلزام إسرائيل به.

وتوالت المشاريع التي تركز على قضية اللاجئين وعلى تحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، دوغماً إشارة لإنشاء كيان سياسي فلسطيني. وكان أهم هذه المشاريع مشروع برنادوت.

مشروع برنادوت:

في ١٩٤٨/٥/٢٠ عيّنت الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت السويدي وسيطا دوليا للاتصال بالاطراف المتنازعة في فلسطين، وبذل مساع حميدة بين الطوائف والفئات والقوات المتقاتلة ليجاد تسوية بينها. وقد استطاع أن يحقق الهدنة الاولى في فلسطين في ١٩٤٨/٦/١١. وتمكن بعد مساع لدى الجانبين العربي والاسرائيلي من الاتفاق على مفاوضات سُنَّعِد في رودس في نهاية عام ١٩٤٨. وخلال نشاطاته، واتصالاته، وحواراته مع جميع الاطراف، وفي ضوء ما تلقاه من ردود على مقترحاته السابقة، أعد مقترحا جديدا باسم "مشروع برنادوت" من اجل إعادة السلام الشامل للأراضي المقدسة، وعودة العلاقات الطيبة بين العرب واليهود. وبعث به الى الامين العام للامم المتحدة، ونُشِر هذا المشروع في ١٩٤٨/٩/٢٠ (بعد ثلاثة ايام من اغتياله) كوثيقة من وثائق الامم المتحدة. واهم نقاط المشروع:

١- يعترف العالم العربي انه قد اصبح في جزء من فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى اسرائيل، وهي تمارس سلطانها فوق ارضها.

٢- تكون حدود هذه الدولة ضمن الحدود التي اقترحها قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ (التقسيم)، مع التعديلات التالية:

أ- تُضم منطقة النقب بما فيها مدينتا المجدل والفالوجة للمنطقة العربية.

ب- تُضم منطقة الجليل بكاملها الى الدولة اليهودية.

٣- يُترك للدول العربية أن تقرر مصير الاراضي العربية في فلسطين بالتشاور مع سكانها (اقامة دولة مستقلة، او متحدة مع شرقي الاردن). ولكن نظرا للعلاقات المميزة بين المنطقة العربية في فلسطين وشرقي الاردن، فمن الافضل ضمها الى شرقي الاردن.

- ٤- تُعلن حيفا (هما في ذلك منشآت البترول) مرفأ حراً للطرفين
- ٥- توضع القدس تحت اشراف الامم المتحدة، ويتمتع العرب واليهود كل في منطقته بإدارة ذاتية، مع حرية تامة للجميع في العبادة وزيارة الاماكن المقدسة.
- ٦- تؤكد الامم المتحدة على حق اللاجئين في العودة الى ديارهم، على ان تُدفع تعويضات لمن لا يرغب منهم بالعودة.
- ٧- يضمن كل من الطرفين حقوق الاقلية التي تسكن منطقته.

رُفض مشروع برنادوت من قبل جميع الاطراف العربية واليهودية، غير ان الرفض اليهودي كان اعنف، إذ قامت عصابة "شترين" باغتياله جهاراً نهاراً يوم ١٧/٩/١٩٤٨، ليقوم مساعده الأمريكي "رالف بانش" بمتابعة مهام الوسيط الدولي، فيشرف على اتفاقيات الهدنة الدائمة بين اسرائيل وكل من مصر والاردن ولبنان وسوريا.

ويمكن القول أن هذه المقترحات كانت اساساً في انشاء لجنة التوفيق الدولية التي كونتها الامم المتحدة، كما أنها كانت اساساً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ في ١١/١٢/١٩٤٨ الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم، والتعويض عن ما لحق بهم من خسائر وأذى(١).

وكانت هناك مشاريع اخرى:

فمثلاً كان هناك المشروع النرويجي في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وكان هناك مشروع "جاما" الأمريكي ١٩٥٥ - ١٩٥٦، حيث يذكر مايلز كوبلاند أن روزفلت حصل على موافقة كل من بن جوريون وجمال عبد الناصر على عقد لقاء سرّي على متن يخت في البحر المتوسط. ولكن عبد الناصر أصّر أن توافق "إسرائيل" من حيث المبدأ على قبول عودة الفلسطينيين الراغبين في العودة وأن تحصل مصر على ممر يوصلها بالأردن، لكن المشروع فشل لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه. وهناك مشروع جونستون الأمريكي ١٩٥٣ - ١٩٥٥ الذي استهدف تصفية القضية اللاجئين وقضية فلسطين، عن طريق تعاون الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي في استثمار مياه نهر الأردن بطريقة تكفل تطور المنطقة زراعياً، وتهيئة سبل الاستقرار فيها للاجئين، ولمزيد من المهاجرين اليهود. وقد رفض مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في ٢٠ مايو ١٩٥٥ المشروع (٢).

وهناك مشروع دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي دعا في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم "إلى الحد الذي يكون ممكناً"، وبتوطين الباقي في المناطق العربية التي

يقيمون فيها، ودعا إلى إجراءات جماعية لمنع أي حرب أو عدوان بين دول المنطقة، وإلى تسوية الحدود بين البلاد العربية والكيان الإسرائيلي (٣).

وفي ١٥ يونيو ١٩٥٩ صدر عن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة مشروع ركز على حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم واستيعابهم عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً، رغم إشارته إلى حقهم في العودة. وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع بقوة وأقام ممثلوهم في لبنان المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في ٢٦ يونيو ١٩٥٩، والذي رفض تذويب الفلسطينيين في اقتصاديات الشرق الأوسط (٤).

أما المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة باعتباره اختراقاً للإجماع العربي حول "السلام" مع الكيان الصهيوني، فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في ٢١ إبريل ١٩٦٥ وتضمن:

أن تعيد "إسرائيل" إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية، ويعود اللاجئين إلى دولتهم الجديدة، وتتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب.

وقد قوبلت مقترحات بورقيبة باستهجان ورفض عربي شعبي ورسمي عارم، أما إسرائيل فرحبت بمقترحات بورقيبة بوصفها اتجاهاً جديداً في التفكير العربي، واقترح اشكول (١٩٦٥/٥/١٧) تعديلات طفيفة على حدود الامر الواقع، ومفاوضات مباشرة (٥).

الحقبة الثانية من النكسة حتى حرب تشرين (١٩٦٧-١٩٧٣)

بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (١٩٥٧) تمركزت القوات الدولية في شرم الشيخ فكان وجودها سبباً في تمكن السفن الإسرائيلية أو السفن المتوجهة إلى إسرائيل من عبور مضائق تيران بحرية تامة. وفي ١٦/مايو/١٩٦٧ طلبت مصر سحب هذه القوات ثم ما لبثت أن احتلت في ٢١/مايو/١٩٦٧ منطقة شرم الشيخ وأعلنت إغلاق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان الثلاثي.

وفي الخامس من يونيو ١٩٦٧ حدث العدوان الإسرائيلي الجديد بدعم من الولايات المتحدة وأسفر عن استيلاء إسرائيل على شرم الشيخ وسيناء وغزة والضفة والجولان وتحكمها في مضائق تيران. سميت هذه الحرب بـ"حرب الأيام الستة" كما اطلق عليها المصريون "النكسة". وكانت فعلاً نكسة

للآمال العربية، وحدثت ضجة عالمية، والتأم مجلس الامن الدولي في ١١/٢٢/١٩٦٧، واتخذ قراره الاشهر رقم ٢٤٢، والذي اشتهر برقمه لا بضمونه كقرار التقسيم مثلا. وكان هذا القرار انجليزيا وافق عليه بقية اعضاء المجلس.

رفضته الجماهير العربية وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية، وانقسمت الانظمة العربية بين قابل ورافض، ولكنه بقي الأساس لأي تسوية حتى قبلته منظمة التحرير. طغى جدول جديد لمشاريع التسوية، تركز على أراضي لم تكن محتلة أصلاً بحيث أصبحت هي موضوع المساومة، وقد أصبحت مشاريع التسوية من الكثرة بحيث يصعب مجرد سردها، غير أن الإطار العام للمشاريع العربية (وخاصة المبادرة العربية عام ٢٠٠٣) ستركز على انسحاب اسرائيل من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية على هذه الارض. والإطار العام للمشاريع الإسرائيلية ستركز على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني. أما الإطار العام للمشاريع الدولية فسيحاول الجمع بين الرؤيتين العربية والاسرائيلية، (بميلان نحو احد الطرفين) بحسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين:

١- الخيار الاردني: وهو اخطر وأهم مشاريع التسوية التي طُرحت منذ النكسة حتى يومنا هذا. وهو باختصار "حل القضية الفلسطينية عن طريق الاردن جغرافيا وسياسيا". وهذا الخيار كان مطروحا منذ عام ١٩٣٧، ولكنه عاد بحددة منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

في عام ١٩٣٧، وعلى إثر ثورة ١٩٣٦، جاءت "لجنة بيل" البريطانية، وقدمت اقتراحا لحل القضية الفلسطينية بتقسيم فلسطين الى كتونين: الاول يشمل منطقة الساحل باستثناء المنطقة ما بين يافا وغزة، ويكون دولة لليهود. والكتون الثاني يشمل ما تبقى من فلسطين ويضم لشرقي لاردن. واعلن الملك عبد الله ترحيبه بالحل، ولكنه كان مرفوضا فلسطينيا وعربيا.

وفي عام ١٩٤٦ عُقدت معاهدة بريطانية أردنية، وجرى تعديلها في بداية عام ١٩٤٨ لتسمح لقوات اردنية ان تحل في المناطق العربية (حسب قرار التقسيم رقم ١٨١) محل القوات البريطانية التي ستغادر فلسطين في ١٥ أيار من ذات العام. وايضا رُفض هذا الحل فلسطينيا، فاقامت "حكومة عموم فلسطين" ومقرها في غزة. كما رُفض عربيا فتقرر ان تدخل يوم ١٥ أيار قوات عربية، كرد على الحل الأردني.

وفي أواخر عام ١٩٤٨، وعلى اثر الهزيمة العربية التقى محمد الجعبري، ويحيى حمودة، وعجاج نويهض، وبعض آل النشاشيبي، وشخصيات أخرى من فلسطين، وعدد من الشخصيات الأردنية، وشكلوا ما سمي مؤتمر اريحا الذي أقر "الوحدة الأردنية الفلسطينية". وباع المؤتمر الملك عبد الله ملكا على هذا الكيان الجديد. وأعطى كل الفلسطينيين المقيمين في فلسطين (خارج اسرائيل

وغزة) الجنسية الاردنية وفق المادة الثالثة من الدستور الاردني.

وفي عام ١٩٦٤، وحينما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية، جاء في المادة ٢٤ من ميثاقها القومي ان المنظمة لا تمارس اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية من المملكة الاردنية، ولا على قطاع غزة (الذي كان تحت الادارة المصرية)، ولا على منطقة الحمة (التي كانت تحت السيادة السورية).

وبعد عام ١٩٦٧، واحتلال اسرائيل الضفة الغربية وغزة، بدأت سلسلة مشاريع الخيار الاردني من قرار ٢٤٢، الى التقاسم الوظيفي (بين الاجهزة الامنية الاردنية والاسرائيلية)، الى التوطين، الى المملكة المتحدة، الى الكونفدرالية.

كان الخيار الاردني أحد خيارات النظام الاردني والقيادة الفلسطينية، ولكن منذ بداية هذا القرن صار مرفوضا اردنيا رسميا وشعبيا، وكذلك فلسطينيا، وعربيا. وهذا الحل هو الافضل لاسرائيل، ولكنهم لم يعودوا يأملون بتحقيقه، فلم يعد مطروحا الا عند اليمين الاسرائيلي المتشدد، ولكنه غير مستبعد كخيار امريكي قد تفرضه على المنطقة.

وإذا كان الحل غير اردني، فستكون سياسة النظام الاردني فيما يخص الفلسطينيين عنده هي "الاحتفاظ بأكثر ما يمكن من مالهم، واقل ما يمكن من ناسهم". واما السياسة الاسرائيلية فيما يخص الفلسطينيين عندها فستكون "الاحتفاظ بأكثر ما يمكن من ارضهم، واقل ما يمكن من ناسهم".

٢- مشروع روجرز (وزير خارجية امريكا) في ١٩٧٠/٦/٢٥، ويستند الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ من خلال مفاوضات بين الطرفين للتوصل الى اتفاق سلام "عادل ودائم" على اساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الاقليمي لكل طرف (اسرائيل ومصر والاردن). قبلته كل من مصر والاردن، ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية، فتوترت علاقتها بمصر، وازدادت توترها مع الاردن (٦).

٣- مشروع جولدا مائير (رئيسة وزراء اسرائيل) في ١٩٧١/٢/٩. ركز هذا المشروع على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) عاصمة لاسرائيل، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية (٧).

٤- مشروع آلون: كان يغثال آلون (وزير العمل الاسرائيلي عام ١٩٦٧، ووزير الخارجية عام ١٩٧٦) اول اسرائيلي يعرض مشروعا محددا وتفصيليا للتسوية الاسرائيلية الفلسطينية في تموز (يوليو) ١٩٦٧. لقد عرضه وحاوور على اساسه العديد من الشخصيات العالمية والعربية، وخاصة الاردنية لسنوات عديدة، ولكنه لم يغير فيه ما يمسه جوهره، المتمثل بأن شرط الحدود الاسرائيلية الآمنة والتي يسهل الدفاع عنها يتقدم على كافة الشروط والمقتضيات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية

والاخلاقية والانسانية. وأن خلق الحقائق على الارض بالحرب والإجراءات سيقود حتما للاعتراف بهذه الحقائق يوما ما من قبل الصديق والعدو.

ومنذ طُرِح هذا المشروع حتى يومنا هذا ما زالت كل المشاريع التي تطرحها الجهات الاسرائيلية والامريكية (بما فيها مشروع جون كيري الاخير) لا تتجاوز إطار هذا المشروع.

وقد تكوّن مشروع آلون، بعد التأكيد على وحدة القدس عاصمة ابدية لاسرائيل، من النقاط الثمانية التالية:

١- تكون حدود اسرائيل الشرقية على نهر الاردن بامتداد خط يقطع البحر الميت من منتصفه وعلى طول امتداده. وتُعتَمد حدود فلسطين الانتداب مع الاردن على طول وادي عربة. وبذلك يجب ان تضم اسرائيل المناطق التالية:

أ- شريطا يتراوح عرضه ما بين ١٠ و ١٥ كم على امتداد غور الاردن (من غور بيسان وحتى شمال البحر الميت) على ان يبقى فيه الحد الادنى من السكان العرب.

ب- شريطا عرضه بضعة كيلومترات من شمال القدس حتى البحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما مع طريق عطاروت.

ت- صحراء يهودا من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر الميت.

٢- يجب ان تُقام في تلك المناطق مستعمرات ريفية ومدينية، وقواعد عسكرية وفق متطلبات الامن.

٣- يجب ان تقام شرقي القدس ضواح بلدية مأهولة بالسكان اليهود، بالاضافة الى الاسراع في تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله. وإقامة مجالس لهذه الاحياء ضمن بلدية مركزية.

٤- توطين سكان غزة (وخاصة اللاجئيين) في المناطق العربية في الضفة تمهيدا لضم المنطقة الممتدة من جنوب غزة حتى التلال الرملية على المداخل الشرقية لمدينة العريش في المستقبل.

٥- تبادر اسرائيل الى إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية للاطلاع على مدى استعدادهم لإقامة حكم ذاتي في اطار اقتصادي مشترك سواء مع اسرائيل او الاردن، وتعاون تقني وعلمي.

٦- تبادر اسرائيل لوضع خطة لحل مشكلة اللاجئيين على اساس تعاون اقليمي يحظى بمساعدة دولية.

٧- تقييم اسرائيل سلطة عليا لمعالجة مشكلة المناطق المحتفظ بها.

٨- يكون ممر بين غزة والضفة الغربية، وكذلك بين رام الله واريحا (لا سلطة للعرب عليه) يشبه قانونيا الممر الذي يربط امريكا بالاسكا عبر كندا، او ممر مندلبوم في القدس قبل ١٩٦٧ (٨).

الحقبة الثالثة، من حرب أكتوبر حتى حرب الخليج الثانية (١٩٧٣-١٩٩١)

كانت حرب أكتوبر هي الجولة الرابعة في الحروب العربية الاسرائيلية التي اندلعت في السادس من تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٣ الموافق العاشر من رمضان، والذي تصادف مع عيد الغفران اليهودي، ولذلك تسمى حرب أكتوبر او حرب تشرين او حرب رمضان او حرب الغفران.

ورغم انها اول خطة عربية للهجوم الا انها كانت (كما ارادها السادات) حرب تحريك وليست حرب تحرير، فسرعان ما اجتمع مجلس الامن ليصدر قراره رقم ٣٣٨ الذي يؤكد على قرار رقم ٢٤٢، وشارك بها الفلسطينيون بشكل رمزي ليكونوا جزءا من الحل. وبعد استقرار الوضع "فاعت" مشاريع التسوية من مؤتمر جنيف، الى مؤتمر كامب ديفد مرورا بالمشروع الامريكى السوفييتي ومشروع بريجنيف ومشروع ريغن. وكافة هذه المشاريع (كما اسلفنا لم نخرج عن اعتراف باسرائيل دولة آمنة وبجانبها حكم ذاتي فلسطيني يتطور الى دولة فلسطينية عزلاء، وديموقراطية و"عاقلة جدا". وطبعاً لم يتحقق اي منها. واهم هذه المشاريع:

١- مشروع كامب ديفد: استمرت القمة الثلاثية (كارتر وبيغن والسادات) في منتجج كامب ديفد ثلاثة عشر يوماً، وشهدت مفاوضات شاقة، وكادت ان تؤدي للفشل. واخيراً يوم ١٨/٩/١٩٧٨ اعلن الرؤساء الثلاثة اتفاقهم على اتفاقيتين، سميت الاولى "إطار عمل للسلام في الشرق الاوسط"، واما الثانية فكانت "إطار عمل للسلام بين مصر واسرائيل". وقد وقّع الوثيقتين كل من السادات وبيغن كطرفين، وكارتر كشاهد.

وكانت الاولى تعني دول الطوق عموماً والشعب الفلسطيني بشكل خاص، اذ تنص على انه "ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل، والاردن، وممثلو الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها.

وكانت هذه الاتفاقية تكاد تتطابق مع مشروع بيغن الذي كان قد طرحه في مؤتمر حزب الليكود الثاني عشر عام ١٩٧٥ .

وفيما يخص الضفة الغربية وغزة هنالك ثلاث مراحل:

في المرحلة الاولى تتفق مصر والاردن واسرائيل على كيفية نقل سلمي ومنظم للسلطة في مناطق الضفة الغربية وغزة، مع أخذ الاهتمامات الامنية لكل الاطراف بعين الاعتبار، وبذلك تكون هناك ترتيبات انتقالية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتتوفر ظروف مناسبة لحكم ذاتي كامل ستسحب الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية من الضفة الغربية وغزة فوراً بعد أن ينتخب سكانها سلطة الحكم الذاتي التي ستحل مكان السلطة الاسرائيلية. ولكن، كما يجب تأمين الاعتبار اللازم للحكم الذاتي، يجب تأمين الاعتبار للأمن الضروري لكل أطراف النزاع.

وفي المرحلة الثانية تتفق اسرائيل مع مصر والاردن، اللذين قد يضم ودهما ممثلي الضفة الغربية وغزة وفلسطينيين آخرين، على وسائل ممارسة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة لصلاحياتها. وسيتم الاتفاق بين الوفود الثلاثة على ترتيبات الامن الداخلي والخارجي والنظام العام. حيث سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية من أهل الضفة والقطاع، وتضم ايضا مواطنين اردنيين من أصل فلسطيني، وستكون قوة الشرطة على اتصال وتنسيق مع الضباط الاسرائيليين والأردنيين والمصريين. كما ستشارك دوريات اسرائيلية - اردنية مشتركة لضمان امن الحدود مع الاردن.

وفي موضوع العودة تُشكل لجنة من الاطراف الاربعة للاتفاق على تنظيم عودة الذين تركوا البلاد بعد حرب ١٩٦٧، بشكل يحفظ النظام ولا يثير الاضطراب. وتدرس هذه اللجنة اوضاع اللاجئين، ولها ان تتخذ الاجراءات العادلة والدائمة لحل مشكلتهم وانصافهم.

ومع انجاز ذلك يجب ان يكتمل التطبيع بين جميع الاطراف، وانهاء كل حالات التوتر والمقاطعة باشكالها المختلفة، وكذلك التحريض التربوي والادبي والفني.

اما الفترة الثالثة، الفترة الانتقالية (ذات السنوات الخمس)، فستجري فيها المفاوضات بين الاطراف الاربعة : اسرائيل، والاردن، ومصر، وممثلي الضفة وغزة، وذلك لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، وعلاقتها مع جيرانها. كما سيشترك الوفد الاردني وممثلو الفلسطينيين في التفاوض مع اسرائيل حول اتفاقية سلام جديدة بين الاردن واسرائيل. ومن حيث المبدأ سيلتزم اي اتفاق بقرار مجلس الامن ٢٤٢، وبال حقوق المشروع للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة، وبالامن الدائم لاسرائيل.

ويمكن ملاحظة ان مشروع كامب ديفد هذا لا يختلف كثيرا عن اتفاق اوسلو باستثناء غياب القيادة الفلسطينية البديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت اسرائيل تخطط لانشائها (٩). اي ان الجديد في "اتفاق اوسلو" ليس الاعتراف بالشعب الفلسطيني، بل الجديد هو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لهذا الشعب.

٢- مشروع بريجنيف:

بعد نحو اسبوعين من جلاء منظمة التحرير عن لبنان، واعلان الرئيس الامريكى ريغان لمشروعه، وبعد نحو اسبوع من مؤتمر القمة الثاني عشر، أي في يوم ١٩٨٢/٩/١٥ ألقى رئيس مجلس السوفييت الأعلى ليونيد بريجنيف خطابا بين فيه أن الاتحاد السوفييتي يرى أن السلام الراسخ العادل الشامل في الشرق الاوسط، يقوم على مبادئ تنسجم مع القواعد العامة للقانون الدولي، وقرارات الشرعية

الدولية (وخاصة الجمعية العمومية ومجلس الامن)، وهذه المبادئ هي:

أ- تطبيقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الآخرين عن طريق العدوان، يجب أن تُعاد الى العرب جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧. كما يجب ان تُعلن الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب ثابتة وغير قابلة للتغيير.

ب- وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة في الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) التي سيتم تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي. كما يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى ديارهم، او الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة، وفقا لقرارات الامم المتحدة.

ج- إعادة الجزء الشرقي من القدس الى العرب (وهو الجزء الذي احتلته اسرائيل في حزيران ١٩٦٧)، والذي ينبغي ان يصبح يتجزأ لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. كما يجب ان تؤمن حرية ممارسة الشعائر الدينية للاديان الثلاثة في القدس.

د- وجوب تأمين حق جميع دول المنطقة بالوجود والتطور السلميين الآمنين، وذلك بشرط مراعاة مبدأ التعامل بالمثل، لانه لا يمكن ضمان أمن البعض بانتهاك أمن الآخرين.

هـ - وجوب انتهاء حالة الحرب، واحلال السلام بين الدول العربية واسرائيل. وهذا يعني ان على جميع الاطراف، ومنها الدولة الفلسطينية واسرائيل ان تلتزم بالاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ووحدة اراضي بعضها بعضا. كما تلتزم بحل النزاعات الناشئة بينها بوسائل سلمية، وعن طريق المفاوضات.

و- وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية. ويمكن ان يقوم بمهمة الضامين الاعضاء الدائمون في مجلس الامن او المجلس كله.

ز- وهذه التسوية الشاملة والعادلة والثابتة، لايمكن إعدادها وتحقيقها الا بواسطة الجهود الجماعية، ومشاركة جميع الاطراف ذات الشأن، ومنها بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

رحبت بعض الحكومات العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية بالمشروع، وشارت الى ما في المشروع من مبادئ ايجابية، وكذلك فعلت اجهزة الإعلام العربية، وخاصة اليسارية منها.

اما اسرائيل، فقد رفضته، وأفاضت اجهزتها الاعلامية بنقد المشروع، وإدانة اهدافه ونوايا اصحابه (١٠).

٣- مشروع ريغان:

والسفن مازالت في عرض البحر مُجلبية منظمة التحرير وقواتها عن بيروت، القى الرئيس الامريكي ريغان يوم ١٩٨٢/٩/١ خطابا في الاذاعة والتلفزيون، معلنا بفخر النجاح التام لعملية "سلامة الجليل"، لانها، وبرغم ما فيها من مأس، مهدت الطريق لاحلال السلام في الشرق الاوسط. فلم يكن هدفها القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن إضعافها الى المستوى الذي لا تعود تشكل قوّة للحرب بل أداة للسلام، واثبات ان الجيش الاسرائيلي لا يقهر، ولكنه ايضا لا يستطيع فرض السلام على العرب. فجوهر عملية السلام هو " التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لاسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين".

ورسم ريغان إطارا عاما، وخطوات لعملية السلام في الشرق الاوسط. وكان الاطار كما يلي:

- ١- السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما الا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية.
 - ٢- اسرائيل واقع شرعي داخل المجتمع الدولي، وعلى العرب تقبل هذه الحقيقة.
 - ٣- لاسرائيل الحق في الوجود، وراء حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها.
 - ٤- الأمن الذي تتطلع اليه اسرائيل يتحقق من خلال سلام حقيقي.
 - ٥- التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني مرتبطة بحق اسرائيل بمستقبل آمن.
 - ٦- لا عودة الى حدود حزيران (١٩٦٧/٦/٤)، حيث عرض اسرائيل في بعض النقاط لا يتعدى عشرة اميال (تقطعها الاسلحة المتوسطة).
 - ٧- النزاع العربي الاسرائيلي لا يُحل الا بمفاوضات على اساس مبادلة السلام بالأرض.
- انطلاقا مما تقدم، واستنادا عليه، يقترح الرئيس ريغن الخطوات التالية:
- أ- إقامة حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستمر هذا الحكم خمس سنوات، تبدأ بعد انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي، تهدف الى اثبات ان مثل هذا الحكم لن يشكل تهديدا لامن اسرائيل.
 - ب- وتعميرا للثقة بالطرف الاسرائيلي، يتم تجميد المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال تلك الفترة.
 - ت- بعد الفترة الانتقالية سيلاحظ ان السلام غير ممكن باقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما انه غير ممكن بضمهما لاسرائيل، او بسط سيطرتها عليهما، ولكن ضمان السلام

هو حكم ذاتي فلسطيني مرتبط بالاردن.

ث- عندما يجري التفاوض بين الاردن واسرائيل بشأن مسألة الحدود، فإن حجم الاراضي التي يمكن ان يُطلب من اسرائيل التخلي عنها، سيتأثر، الى حد كبير، بما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات، وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل.

ج- تبقى مدينة القدس موحدة، الا ان وضعها النهائي يجب ان يتقرر بالتفاوض في ضوء الانجازات العملية في عملية السلام.

ح- في مراحل التفاوض، سوف تعارض امريكا اي اقتراح من اي طرف اذا كان يمكن ان يهدد امن اسرائيل. لم تُعلق الدول العربية على المشروع، وانتظرت مؤتمر القمة الثاني عشر (١٩٨٢/٩/٩) لتكون قراراته الرد الجماعي غير المباشر على المشروع. اما اسرائيل فقد رفضته مباشرة (١١).

الحقبة الرابعة من حرب الخليج الثانية الى الآن (١٩٩١-٢٠١٣)

تمتاز هذه الحقبة باحداث مصيرية منها ماهو ايجابي كاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٨٧، واستثمار منظمة التحرير لهذه الانتفاضة لتكون متراسا لقرارات المجلس الوطني في ١٩٨٨/١١/١٥ التي تضمنت قبول قرارات مجلس الامن بما فيها ٢٤٢، والاعتراف باسرائيل على حدود ١٩٦٧، وعلان الاستقلال الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وما لحقها من اعلان رئيس اللجنة التنفيذية عن إدانته للارهاب بالصيغة التي ارادتها امريكا مما وفر امكانية للحوار الامريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية. أما الأحداث المصرية السلبية فكان أهمها دخول صدام حسين للكويت، واحتساب دول الخليج أن منظمة التحرير الفلسطينية مع العراق وسياسته في الخليج، ولذلك شكل عام ١٩٩١ قمة مأزق منظمة التحرير الفلسطينية حيث جفت (تقريبا) منابع دخلها، كما ظهرت بعض البوادر السلبية في مسيرة الانتفاضة، فكان من الطبيعي ان تقبل منظمة التحرير التفاوض مع اسرائيل بوفد من ضمن الوفد الاردني في مؤتمر مدريد، ليتحول هذا الوفد الى وفد مستقل، ومن تحته تجري مياة المفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير ووفد اسرائيلي في اوسلو (عاصمة النرويج) وليجري التوقيع على اتفاقية اوسلو في حديقة البيت الابيض ويجري تبادل الرسائل بين رئيس وزراء اسرائيل (اسحق رابين) ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) في ١٩٩٣/٩/١٣.

وفي العام التالي يقام الحكم الذاتي الديموقراطي في غزة واريحا اولا على امل ان تقام الدولة

الفلسطينية عام ١٩٩٩. ولكن، وبعد عشرين عاما مازالت الحال على حالها بل ازداد الامر سوءا بفيضان الاستيطان، ومطالبة الحكومة الاسرائيلية ان يعترف الفلسطينيون والعرب من بعدهم باسرائيل كدولة لليهود، بحيث يصبح كل يهود العالم مواطنين لهذه الدولة، بينما كل اسرائيلي وليس يهوديا (اي العرب) لا يعود مواطنا اسرائيليا بل مقيما (فقط) في اسرائيل، وتصبح مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم مسألة غير قابلة للبحث. وتتوجت هذه المأساة باعتراف المؤسسات الامريكية بذلك، كما تبني الطرف الامريكي من رئيسته باراك اوباما الى وزير خارجيته جون كيري هذا الطرح، وحاولوا الضغط على الفلسطينيين والعرب لتمرير هذا الاعتراف، وبذلك يسعى الليكود الاسرائيلي، ومن وراه المؤسسات الامريكية لتحويل القضية الفلسطينية من مشكلة تحتاج حلا الى إشكالية تحتاج إدارة.

ويتطوّر جون كيري اكثر من رئيسته فيقترح بقاء وحدات من الجيش الاسرائيلي في الغور الفلسطيني (كما اسلفنا في بداية الورقة).

الهوامش

- ١_ الموسوعة الفلسطينية- المجلد الأول ص ٣٧٩.
- ٢- منير الهور وطارق الموسى، "مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، دار الجليل عمان، ١٩٨٦ (ص ٥٠-٥٥).
- ٣- المصدر نفسه (ص ٦٠-٦٣)..
- ٤_ الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد ٤ (ص٥٤٨)
- ٥- منير الهور وطارق الموسى، مصدر سبق ذكره، (ص٦٣).
- ٦- الموسوعة الفلسطينية المجلد ٢، (ص١٨٤).
- ٧- جريدة القدس ١٩٧١/٢/١١، نقلا عن "هاآرتس).
- ٨- موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، تحرير د. محمد إشتيه، اصدارالمركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، رام الله ٢٠٠٨، (ص٥٥٢).
- ٩- عبد الفتاح القلقلي، موسوعة اجيال الميسرة، موسوعة الكترونية تذاغ على محطة اجيال الاذاعية يوميا.
- ١٠- المصدر السابق.
- ١١- المصدر نفسه.